الفصل التاسع

الانفتاح : عمالـــة وإنتـــاج

www.anwarsadat.org

1

من الخطأ أن نظن أن الانفتاح سياسة جديدة على مصر.. فموقع مصر الجغرإلى فى ملتقى ثلاث قارات.. أى فى بؤرة العالم تقريبا، يجعل الانغلاق سياسة تتنإلى تماماً مع طبيعتها الجغرافية ، وموقعها الحضارى، وتراثها التاريخى.. فمصر هى البلد الذى منح العالم كله أول حضارة ولا يعقل أن ينغلق على نفسه بلد معطاء مثل مصر.. وحتى إذا لم نتوغل فى تاريخها العريق الضارب فى القدم إلى مدى سبعة آلاف عام فسنجد أن مصر كانت أول بلد فى المنطقة العربية والأفريقية ينفتح على الحضارة العالمية منذ منتصف القرن التاسع عشر ، وبذلك كانت أول من حطم الجدران الكئيبة التى حاصرت بها الإمبراطورية العثمانية العالم العربى والإسلامى لمدة تزيد على أربعة قرون.. لقد سافر رفاعة الطهطاوى وغيره من المثقفين والمفكرين المصريين إلى عواصم الحضارة الأوروبية تطبيقا لسياسة الانفتاح التى بدأها محمد على لكى يقيم فى مصر دولة

196وصيتى

عصرية بمعنى الكلمة طبقا للتعبير الذى كان سائدا فى تلك الأيام .

ومصر بطبيعتها وشخصيتها القومية المتبلورة لا تخشى الانفتاح على الآخرين لأنها تملك من المناعة الحضارية ما يجعلها فى مأمن من أى غزو فكرى من شأنه أن

يميع شخصيتها او يمحوها. والأمم التى تفرض على نفسها ستارا حديديا مصابة أساسا بالرواسب ومركبات النقص التى تجبرها على التقوقع بعيدا عن تيارات الحضارة التى تخشى أن تجرفها دون أن تملك لنفسها إرادة . خاصة أن الانفتاح ليس انفتاحا اقتصاديا فحسب بل له من الجوانب الاجتماعية والفكرية والثقافية ما يعمل باطراد على تطوير المجتمع ومساعدته على مواكبة روح العصر.

وإذا لم تكن شخصية الأمة متبلورة قوميا فمن المحتمل بل من الممكن أن تدخل فى فلك الآخرين وتصير من الأتباع والذيول . لكن شخصية مصر الحضارية ذات السبعة آلاف سنة لا يمكن أن تخشى غزو الآخرين الذين استقوا حضارتهم أصلا منها .

والانفتاح الاقتصادى يمثل الخطوة المادية الأساسية الأولى لما يتلوه بعد ذلك من خطوات.. وفى عصرنا الحديث أصبح الانفتاح الاقتصادى من أهم المبادئ التى ينهض عليها الاستقرار الاقتصادى وخاصة أننا فى عالم قصرت فيه المسافات

www.anwarsadat.org

إلى حد مذهل.. وتقاربت البلاد وتشابكت المصالح بحيث أصبح الاكتفاء الذاتى من ملامح عصور مضت ولن تعود. ونحن ندرك هذه الحقيقة جيدا فى مصر خاصة بعد التجربة العملية التى خضناها فى حرب أكتوبر المجيدة ووجدنا أن أسعار السلع فى جميع أنحاء العالم بدون استثناء قد تضاعفت. وهذا أكبر دليل على أن العلاقات الدولية أصبحت متشابكة إلى الدرجة التى صار فيها الانفتاح سياسة حتمية يجب الاستفادة منها بكل الطرق الممكنة.

إن الصمود الاقتصادى هو جسر العبور من التخلف والقصور والجمود الذى فرض علينا إلى التعمير والتنمية والانطلاق، ارتفاعا بمستوى الشعب. ولذلك لا يقل الصمود الاقتصادى أهمية عن الصمود السياسى والعسكرى إزاء القوى التى علينا أن نواجهها بكل حزم وثبات وانتباه.. فالأم يقاس حظها فى تحقيق أمانيها.. وتقاس قدرتها فى التأثير على مصائرها باستقرارها السياسى، وقوتها العسكرية، وسلامة موقفها الاقتصادى. وإذا كان الانفتاح يدعم الموقف الاقتصادى فإنه يدعم الموقف السياسى أيضاً لأن الاقتصاد والسياسة لا ينفصلان. فلا يمكن أن يعيش الشعب مستقرا إذا كان قلقا على رزقه، قلقا على مستقبله. قلقا على قيمة ما لديه من نقود وما يتاح له من سلع وخدمات.

والاضطراب الاقتصادى من اعتى مشكلات هذا العصر

حتى بالنسبة للبلاد المتقدمة. فإذا كانت البلاد النامية تقاسى من التخلف الاقتصادى والمجاعات الفعلية فإن البلاد المتقدمة تعانى من التضخم والبطالة الرهيبة . وتلك أحد أمراض عصرنا ومتنا قضاته أن تمرض فيه شعوب من التضخم ويموت فيه ملايين من الجوع. ولقد نجحنا حتى الآن فى عدم الوقوع فى مهاوى هذا الاضطراب الاقتصادى الشامل. وهو إنجاز لا يقل عن معجزة ، خصوصا فى ظروف بلد حارب وقاسى وتحمل الدمار ويتحمل الآن أعباء إعادة البناء .

لقد تحقق هذا لنا بفضل قاعدة الصناعة الكبرى التى أقامتها ثورة 23 يوليو المجيدة وبفضل ما أنجزته الثورة من توسيع قاعدة العدالة الاجتماعية، ما نعمل على الأخذ به من مظلة التأمينات إلى اكبر قطاعات ممكنة. والاستمرار فى سياسة العمالة الكاملة، وتحمل الأعباء الجسام للاحتفاظ بأسعار السلع الأساسية خاصة المتصلة بقوت الجماهير.؟ تحقق هذا بفضل استبسال قواتنا المسلحة التى حققت لنا النصر وجعلت العالم ينتبه إلى أهميتنا ودورنا ويتسارع إلى التعامل معنا والانفتاح علينا .

لكن حركتنا من أجل إنجاز العبور الاقتصادى إلى البناء والتقدم جاءت على موعد مع هذا الاضطراب الاقتصادى العالمى وما يجلبه من مخاطر هائلة . وهذا أمر يضاعف من أعبائنا ومسئولياتنا . فإننا مهما بذلنا من جهد فلا يمكن أن نفلت

www.anwarsadat.org

من التأثر ولو بدرجة ما، من هذه الظروف العالمية. مادمنا لا نقيم حول بلادنا ستارا حديديا. ومادمنا محتاجين أن نشترى من الخارج كميات ضخمة من الأغذية والآلات والأسلحة على حد سواء .

وقد يكون من السهل رفع الصوت بالمطالبات وقد يبدو مغريا للبعض أن يصرخ مطالبا بإنجاز كل شىء وإصلاح كل شىء والقضاء على كل نقص بين يوم وليلة وقد ننزلق دون أن ندرى إلى حلقة مفرغة من السباق بين الفئات والهيئات فى المطالبة بالحقوق وبغض النظر عن حق الوطن كله وحقوق سائر فئات الشعب فيما نملك وفيما هو متوافر لدينا. ولكن أى شىء من هذا خليق أن يفسد أكثر مما يصلح. ويضر أكثر مما ينفع وقد تحل اليوم مشكلة لكى يوجد فى الغد عشرة أمثالها من المشاكل .

2

إن الانفتاح الاقتصادى لا يعنى عدم إدراك أخطار هذه الدعوات السهلة فى لغة الكلام فلا شك أن هذه الأخطار تبرز فى أبشع صورة عند التطبيق والتنفيذ. وعلينا أن نلاحظ ثمة عدة اعتبارات كبرى تؤثر فى تحركنا الاقتصادى.

أولا: ضرورة الحصول على السلاح وكل ما يتعلق به من تكاليف. فالسلاح لا يتساقط مطرا علينا. وإذا كان الأخوة العرب قد ساعدوا حينا فى هذا المجال مشكورين فإنه يجب أن نعلم ويعلم أيضاً أخوتنا العرب أن الجزء الأكبر من العبء كنا ومازلنا ندفعه نحن من عرقنا وكدحنا وحرماننا.. وأننا ففعل ذلك أداء لواجب اسمى نحو أنفسنا ونحو الأمة العربية جميعا .

ثانيا: التضخم العالمى وزيادة أسعار كل ما نستورده كما ذكرت مع حرصنا على الاحتفاظ بمستوى السلع الأساسية . فرغيف الخبز مثلا الذى يباع بنصف قرش يكلف الخزانة العامة بعد الأسعار العالمية الأخيرة (عام 1977) خمسة قروش

وهذا ينطبق على كل شيء من مواد البناء إلى آلات المصانع وقطع الغيار .

ثالثا : أن زيادة السكان عندنا مازالت تسجل معدلا شديد الارتفاع. فالسكان فى مصر تضاعفوا منذ الثورة وأصبحنا الآن نزيد بمعدل مليون نسمة كل عام وهذا يعنى زيادة بالطبع فى استخدام المرافق ، وزيادة فى مصاريف الدراسة وفى تشغيل الخريجين من المدارس والمعاهد والجامعات. ولابد أن تخصص مجالات التنمية ما يسبق هذه الزيادة الضخمة فى الاستهلاك بغير هذا لا يرتفع مستوى المعيشة لمجموع المواطنين.

رابعا : إننا كما نقيم الجديد فى مجالات التنمية والإنتاج فإننا نواجه ضرورة إصلاح القديم واستكمال النقص وبوجه عام تعويض كل ما تجمد أو تأخر طوال سنوات النكسة السبع .

يعنى هذا أنه لابد لنا من التفكير فى الأولويات الحيوية.. هناك أولوية إعادة الطاقة الكاملة لكل مرافقنا التى هبطت طاقتها إزاء أعباء المعركة.. هناك أولوية العمل بإصرار على زيادة الإنتاج بأسرع ما يمكن أن يزيد به الاستهلاك. فالدرس الأعظم من ظروف عالم اليوم فى المجتمعات الغنية والمجتمعات الفقيرة على السواء هو أن زيادة الاستهلاك على الإنتاج معناه الأزمة والإفلاس . وإن زيادة الإنتاج مع التضحية مؤقتا بزيادة الاستهلاك معناه التقدم والرخاء القائم على أساس علمى متين .

وإذا كان من حق الشباب المثقف المتعلم المطالبة والحساب فإن من واجبه أيضاً الارتفاع عن مستوى المصالح الضيقة لفئة أو لمنطقة إلى مستوى مصالح الشعب

ولكل الأوقات . ومن واجب الشباب أيضاً بحكم ثقافته ووعيه أن يخاطب الشعب الذى نبع منه ويشرح له حقائق الأمور، ويبصره بالسياسات التى نؤمن بها جميعا . أن كل واحد من الشباب حين يناقش قضية ما ، أن يحس بمطالب الشعب من جهة وأن يضع نفسه موضع المسئول من جهة أخرى، يفكر معه ويدرس معه ويقترح الحلول معه. بهذا يقوم الشباب بدوره الواعى بدلا من أن يقتصر دوره على انتظار تعيين القوى العاملة بعد تخرجه ثم التبرم بالمرتب الضئيل الذى يحصل عليه . هذا التبرم يرجع إلى أن الشباب إلى الآن لم يدرك مرحلة ما قبل الثورة حين كان التعليم الجامعى مقصورا على طبقة معينة ، وبعد التخرج يمكث الخريج عاطلا سنوات عديدة حتى يحصل على وظيفة يرزق منها .

www.anwarsadat.org

3

أننا الآن نضع سياسة الانفتاح كاملة موضع التطبيق دون قيد سوى أن يؤدى المواطن للدولة حقها الذى تنص عليه القوانين فيقترن توفير الحافز بإقرار الواجب المترتب عليه . فلابد ونحن نطق الحريات وندعو إلى الانفتاح أن يكون للقانون هيبته، وللمال العام حرمته وللمرافق والخدمات نزاهتها. وهذا يتطلب التأكيد دائماً على الطهارة الثورية شرطا لتحمل المسئولية ومزاولة أى نشاط ، فلا يكون هناك انحراف أو استغلال غير مشروع ، وذلك بترشيد الأجهزة وتوحيد جهات الرقابة والأخذ بالسرعة والحزم فى الثواب والعقاب على السواء .

ولكن لن يتحقق الانفتاح، ولن نشعر بإثارة العملية فى حياتنا اليومية إذا لم نتخلص فعلا من الروتين ، والتعقيدات المكتبية، والبيروقراطية الإدارية ، والقوانين واللوائح التى لم تعد تجارى الزمن.. فنحن لم نتقدم على طريق إزالة هذه العقبات كثيرا. ومادامت موجودة، فلا نلوم موظفا عاما إذا عالق وتصرف أسيرا لها ، محكوما ومقيدا بها . وهنا يتحتم البدء فورا

فى تجديد شباب القوانين واللوائح ، والعمل الحقيقى من أجل سرعة إصدارها ، بعد أن ظهر أن الكثير مما نسميه اختنا قات مرجعها هذه النصوص والأحكام التى لم تعد تجارى الزمن ولا تلبى متطلبات العصر. فلا يعقل أن نبذل أقصى ما فى وسعنا لكى نجلب رؤوس الأموال الأجنبية لتوظيفها داخل ع مصر ثم تقف القوانين واللوائح كعقبات مستحيلة فى طريقها فتكون النتيجة أن تهرب مرة أخرى إلى خارج مصر،

إلى بلاد لا تخضع لهذه اللوائح البالية.. إننا بدون حل المشكلة الإدارية سندخل فـــى دائرة مفرغة كفيلة بأن تجعل من الانفتاح مجرد لافتـــة مرفوعـــة أو شـــعار علـــى الورق.

ويهمنى أن أنبه هنا أن الانفتاح ، لا يعنى إطلاقا إلغاء القطـــاع العـــام تـــدريجا وإطلاق يد القطاع الخاص فى عمليات. الإنتاج. فهذا ما يروج له المغرضـــون مـــن دعاة الانغلاق والعودة مرة أخرى إلى الستار الحديدى الذى عشنا داخله 18 عامـــا بدون أى مبرر من مبررات علم الاقتصاد. إن القطاع العام هو القاعـــدة الأساســـية فى البلاد سواء فى مجال الإنتاج أو الخدمات وسواء على المســـتوى الزراعـــى أو الصناعى . وعلى الرغم من السلبيات التى تعترض الأسلوب الذى يعمل به ، فإنه يعود على البلاد بحوالى التى مليون جنيه سنويا. وقد قـــام القطـــاع العـــام بـــدور تاريخى لا يمكن إنكاره فى سنوات الهزيمة " السبع (967 1- 973 1) فقـــد عمـــل على توفير معظما السلع؟ الاستهلاكية اللازمة لمجتمعنا .

ولكننا عندما ندعو إلى تطوير القطاع العام فأننا نهدف إلى تخليصه منن السلبيات التى تعوق إنتاجه على الوجه المرجو وذلك إيمانا منا بقدرة الإنسان المصرى على البناء وكفاءته التى يدل عليها ارتفاع مستوى تدريبه، ومدى طاقته فى المساهمة الفعلية فى هذه الخطة . لهذا نعمل الآن على استخدام مواردنا الاستخدام الأمثل، خاصة أن لدينا الكثير من الموارد المتاحة، والتى يمكن أن تعطى العائد الكبير بشرط مواكبة الثورة الإدارية لها وبناء الإنسان المصرى بناء سليما متينا، وهذا لن يتأتى إلا بالتوسع فى التدريب الفنى وإعادة الاحترام إلى قيمة العمل اليدوى الذى لا يقل بل يزيد فى قيمته كثيرا عن العمل المكتبى الذى أصاب حياتنا بالعقم.

والمدخل الرئيسى إلى تطوير القطاع العام يتمثل فى إطلاق حرية الوحدات العاملة فيه بشرط أن تكون هناك هياكل وظيفية واضحة بالنسبة للعمالة، وأن يكون هناك فوقف اقتصادى محدد بالنسبة للوحدات الصناعية أو الإنتاجية بحيث يمكن محاسبتها بالأسلوب السليم.

فسوف يؤدى هذا إلى حرية الإدارة ومرونتها وإلى إطلاق طاقات كل العاملين فى هذه الوحدات .

لابد إذن من إتاحة الحرية لكل وحدة من وحدات القطاع العام خاصة فى أسلوب الإدارة الذى تسير به شئونها .

بهذا وحده يمكن أن تكون مسئولة فعلا عن المساهمة فى

الاقتصاد القومى بدلا من أن تقف مشلولة أمام تنفيذ اللوائح العامة ذات النصوص الجامدة التى لا يمكن أن تحيط بكل تفاصيل العمل فى كل وحدة على حده. يضاف

إلى هذا انتخاب جمعية عمومية لكل وحدة يكون من اختصاصها مراقبة وتتبع سير العمل ، ثم تعرض عليها الميزانية والإنجازات التى حققتها أو التى لم تحققها ولماذا؟ ومع تطبيق مبدأ الحساب بالثواب والعقاب بالنسبة للأهداف التى تحدد لكل وحدة من الوحدات الإنتاجية أو الخدمية ، ومدى قدرة العاملين فى هذه الوحدة على تحقيق هذه الأهداف ، يكون هناك نظام الحوافز المفتوح ، ونظام الأجور الذى يتناسب مع طبيعة عمل وإنتاج هذه الوحدة بصرف النظر تماماً عن التسعيرة التقليدية لشهادات العاملين و مؤهلاتهم .

www.anwarsadat.org

4

وقد تسببت فترة الانغلاق والستار الحديدى فى تعطل الكثير من الأقسام فى الوحدات الإنتاجية، نتيجة للقيود الاقتصادية والإدارية المفروضة على استيراد أو شراء مستلزمات إنتاجها بصفة مستقرة ومستمرة فلابد أن نتوقع دائماً أن هناك من الآلات مثلا ما يحتاج إلى التعديل والتجديد، وإذا لم تكن قطع الغيار متوافرة فستضيع الطاقة والجهد والوقت بالإضافة إلى أننا نعانى من الفاقد من الطاقة البشرية فى نفس الوقت. ولذلك عندما نطلق حرية هذه الوحدات فلابد أن نوفر لها احتياجاتها لمستلزمات الإنتاج سواء بالنسبة لقطع الغيار أو رفع مستوى الأداء فى الطاقة البشرية. فإذا حققنا هذا طبقا للأوضاع الحالية. وبلا توسع فى وحداتنا الإنتاجية، فمن الممكن أن نستثمر الوحدات القائمة فعلا بحيث نحصل على عائد يزيد 30% عما نحصل عليه حاليا، وذلك ببعض التحسينات التى لا تكلفنا فى عملية الاستثمار الكثير .

208وصيتى

ويحتم علينا الأسلوب العلمى فى الإدارة الحديثة إلا نبدأ فى بناء وحدات جديدة قبل أن نستكمل مشروعاتنا التى لم تتم بعد. فيجب أن نستكمل تشغيل وحداتنا القائمة فعلا بأحسن أسلوب ممكن أن نشغله بها. فلن يزيد الإنتاج إلا باتباع أساليب الإدارة الحديثة، وبإطلاق حرية هذه الوحدات ويرفع كفاءة العاملين فيها. وعلاوة

على ذلك فقد حرص القرار الجمهورى الذى أصدرته بطرح بعض أسهم الشـــركات المشتركة فى الأسواق على أن تعرض على العاملين فى هذه الشـــركات للمســـاهمة فيها ثم بعد مرور شهر تطرح على المواطنين على أن تباع لهم فئ الحدود المقررة بالنسبة لتملك أسهم الشركات المساهمة وهو مبلغ عشرة آلاف جنيه.

هذه الشركات شركات مشتركة فعلا.. أى أن هناك جزء يملكه القطاع الخاص فى هذه الشركات وهذا يساهم فى حل مشكلة السيولة المالية بالإضافة إلى توفير الحافز الاجتماعى الذى يتمثل فى شعور العامل بملكيته لبعض الأسهم فـــى الشـــركة التـــى يعمل بها. هذا الشعور يشكل نوعا من الانتماء إلى الشركة، والحرص على زيـــادة الإنتاج وتطوير العمل بها.

وبالتالى يؤدى هذا إلى زيادة أربـــاح العمـــال. فالحـــافز الاجتمـــاعى يمكـــن أن يكـــــــون لـــــــه مفعـــــول السحـــــر فى نفوس العاملين

www.anwarsadat.org

عندما يرون أن كل زيادة فى الإنتاج والخدمة سوف تعود عليهم شخصيا بالفائدة المادية الفعلية .

وبالنسبة للسلبيات التى تعترض أداء القطاع العام . فإنه يتحتم على الوحدات الخاسرة أن تقوم بتطوير نفسها حتى تصل إلى مستوى الجدية المعقولة من الربح بحيث لا تترك كنزيف مستمر تتحمل الدولة الإتاوات فيه. ودفع التعويضات إلى هذه الشركات. وهذه ضرورة ملحة لأن معدلات التنمية فى مصر مازالت دون الحد الأدنى بالنسبة للإنتاج . إنه من الممكن أن نمنح هذه الوحدات السلبية فى الإنتاج فترة تقوم فيها بسداد العجز وتطوير نفسها وإلا فسيصبح من المنطقى والطبيعى تصفية هذه الوحدات التى تشكل عبئا على الإنتاج القومى. بدلا من المساهمة فمه، خاصة أننا نعانى من التضخم السكانى والاستهلاك المتزايد .

إن تطوير القطاع العام بالانفتاح لا يعنى تصفيته كما يروج دعاة الانغلاق والستار الحديدى. فبعد إنشاء هذه القاعدة الصناعية الضخمة، وإرساء قواعد القطاع العام وتأصيل جذوره بحيث أصبح دخله يزيد على ألفى مليون جنيه فى العام يتضح لنا أن سياسة الانفتاح الاقتصادى وما تنص عليه من مشروعات مشتركة أو من جذب لرؤس الأموال العربية والأجنبية كمساهمة فى مشروعات التنمية، هذه السياسة

لا يمكن أن تشكل أى مساس بقومية الإنتاج. فهذه المشروعات والأموال لا تؤثر بشكل ما فى إمكان سيطرة رأس المال الأجنبى على مقدراتنا هذه ، لأن قاعدتنا الصناعية عريضة ودخلنا القومى كبير.

ومن الضرورى تحويل مجتمعنا من مجتمع استهلاكى إلى مجتمع إنتاجى عن طريق تنشيط القطاع العام لأنه يضيف إليه ويدعمه، أى أن القطاعين يكملان بعضهما البعض وليس ثمة تناقض بينهما فى العمل والإنتاج. فسوف يعود إنتاجهما على البلاد بالخير، ولذلك تحتم سياسة الانفتاح إطلاق حرية البنوك ومساهمتها فى عمليات الاستثمار، وفتح البنك الصناعى لأغراض التنمية وتقديم القروض والائتمان إلى الحرفيين، وفتح البنك العقارى وتدعيم رأسماله لكى يقوم بتمويل المشروعات الخاصة بالبناء والتعمير. بهذا سيكون العائد هو المزيد من الإنتاج والتنمية مع أسلوب الإدارة العصرية، والمزيد من الحوافز برفع مستوى الكفاءة فى التدريب، مع التخطيط السليم للقوى العاملة حتى يكون لدينا دائماً المجال لتصدير خبراتنا للدول العربية والأفريقية ولتوفير ما يمكن أن نوفره فى الداخل تنفيذا للخطة القومية الشاملة والاستراتيجية الحضارية التى تتطلع إليها مصر عام 2000. إذن فإن هدفنا هو تطوير القطاع العام وترشيده وليس

تصفيته بأى حال من الأحوال كما يدعى المغرضون والمرتزقة. أن القطاع العام هو أساس اقتصادنا القومى مهما شجعنا القطاع الخاص، ولــولا القطــاع العــام فــى السنوات السبع السابقة لمعركة أكتوبر لما استطعنا أبدا أن نصمد اقتصاديا فى وجه التحديات العسكرية والسياسية الطاغية. صحيح أنه فى أكتوبر 1973 كنا قد وصلنا اقتصاديا إلى مرحلة الصفر وما تحت الصفر أيضاً، لكن هذا لا ينفى أننا ظللنا ســبع سنوات عجاف (197- 1973) نصرف وننمــى بــل واســتمرت كــل المكاســب الاشتراكية مثل التعليم المجانى والعمالة الكاملة ولكن فى حدود ضيقة إلى حــد مــا بحكم الضغوط الاقتصادية الرهيبة للأنفاق العسكرى . وهى الضغوط التــى ســاهم القطاع العام فى التخفيف منها إلى حد كبير .

وعندما نتكلم عن الانفتاح الاقتصادى وإتاحة الفرص للقطاع الخاص لكى يستخدم طاقاته المعطلة، فهذا لن يمس القطاع العام من قريب أو بعيد، فالطاقة الاقتصــادية العاملة فى القطاع العام تزيد عن أربعة أضعاف القطاع الخاص، ومهما زادت طاقــة القطاع الخاص فإنها لن تزيد فى نسبة زيادتها عن القطاع العام وهكــذا. فــالفرص متاحة للجميع فى عهد الانفتاح خاصة بالنسبة للمشروعات المشتركة مع الشــركات والمؤسســات الأجنبيــة ولا شــك أن وجــود القطــاع الخاص

سيحفز القطاع العام على التنافس والإجادة، فالمسألة لــي!ســت احتكــارا ولكنهــا منافسة من أجل مصالح المواطن العادى و رفاهيته .

الانفتاح عمالة وإنتاج
213

5

واجب أن يعلم الشعب أن الاشتراكية فى أساسها مبدأ إنسانى رفيع وضع لخدمة الإنسان.. وليست صنما يتعبد فى محرابه. إن الاشتراكية ليست توزيع الفقر بالعدل بل توزيع الرفاهية والخير. وهى ليست مستوردة لأن القرية المصرية كانت أول مجتمع إنسانى فى التاريخ عرف الاشتراكية كسلوك عملى بعيدا عن النظريات والشعارات الفارغة. ان الاشتراكية ؟ تعلمتها فى القرية هى اشتراك الجميع فى نفى الأدوات والخدمات وفى السراء والضراء.. فالمحراث الواحد مثلا ينتقل بين أكثر من حقل بصرف النظر عن صاحب الحقل الذى يمتلكه. وهذا يرجع إلى الكيان الأسرى الذى ليتمتع به مجتمع القرية .

وعندما أبذل أقصى ما فى طاقتى لكى تشمل مظلة التأمينات الاجتماعية كل إنسان على أرض مصر فإننى أستلهم لنى هذا قيم القرية المصرية التى تعتبر الاشتراكية تأمين الإنسان ضد العجز والشيخوخة والمرض .

أن هناك محظورا واحدا فى

294 وصيتى

www.anwarsadat.org

الاشتراكية وليست هناك من محظورات غيره ، هذا. المحظور الوحيد هو استغلال الإنسان للإنسان وليس فى الانطلاق إلى التنمية استغلال للإنسان وإنما هو تنمية من أجل الإنسان . لهذا لاحظت قصورا فى فهم الظروف المتغيرة ومن ثم قصورا فى الإمساك بالفرص المتاحة أمامنا. وبرغم أن شعار الانفتاح قد تحقق ، فقد ظلت بعض الرواسب القديمة تتمسح أحيانا بشعار الاشتراكية ناسية أن الاشتراكية الحقيقية هى أن يصبح مجتمعنا كله لمجتمعنا من المنتجين .

ويجب أن نعترف أن بعض العوائق البيروقراطية ظلت تسد الطريق؟ حاولت دواما أن تسد الطريق أمام كل أمل لشعبنا وكل مطلب له، وتعثرت مشروعات ما كان لها أن تتعثر وتلكأت الإجراءات والتعقيدات وكأننا لسنا فى سباق مع الزمان نحاول تعويض ما فات واللحاق بالعصر كما ينبغى أن يكون اللحاق به ، كما يجب أن نعترف أن هناك من تصوروا أن الظروف الجديدة فرصة متاحة لهم شخصيا وليست فرصة متاحة لمجموع الشعب كله. هكذا لاحظت بكل أسف أن هناك ثروات تتراكم ويجىء تراكمها فى معظم الأحيان من أعمال طفيلية. وأن لم اكن ضد أن يكسب أحد بجهده ما يستحق، ولكننى على وجه اليقين ضد أن يكسب أحد على حساب غيره من الناس أو استغلالا ل!وفي الناس.

أننا لسنا مجتمعا لأصحاب الملايين وإنما نحن مجتمع للعاملين

المنتجين. إن هذا المجتمع لن يعود مهما حدث إلى حالة كان فيها قبل الثورة يوم أن كان نصف فى المائة فقط من السكان يحصلون وحدهم على نصف الدخل القومى. ذلك إفساد لا يقبل الشعب به وسوف أقاومه وسوف يقاوم الشعب معى. إننى لن أسمح بأعمال سمسرة طفيلية وبأعمال المضاربة والمغامرة ولا بالمتاجرة بالتهريب فى السوق السوداء ولا بتلاعب هذه الفئات الضالة بأقوات الشعب ومتاجرتها فى مصالحه. خاصة أن سياسة الانفتاح تهدف إلى تشجيع واعطاء الحافز للمزيد من استثمار رؤوس الأموال سواء كانت الأموال محلية أو إقليمية أو أجنبية لبلوغ هذه الغاية نقوم بطبع قوانينا بطابع تحررى وبإزالة القيود ومحاربة البيروقراطية وتشجيع المبادرة، وذلك بأسلوب أبعد ما يكون عن التسيب. إننا لم نصل بعد إلى تحقيق أهداف هذه السياسة بصفة تامة، ومازالت هناك بعض من مخلفات الماضى لكننا نعمل بهمة كبيرة من أجل تحقيق هذه الأهداف بتصميم لأننا نعلم أن إصلاح هيكل قائم يمكن أن يكون أكثر صعوبة من إقامة هيكل جديد، وكلما سرنا خطوات فى تطبيق هذه السياسة نقوم بعمل التصميمات والتعديلات الضرورية، ونأمل فى أن يصبح لنظامنا الاقتصادى الأدوات التصحيحية الخاصة به ، كما أننا ندرك الحاجة إلى إقامة توازن بين الاستقرار والمرونة وهو ما نقوم به على وجه التحديد.

216وصيتى

ولعل من أهم جوانب سياسة الانفتاح ضرورة بث الطمأنينة لـدى المسـتثمرين الأجانب وإقناعهم بأنهم لا يقومون بأية مخاطره عندما يستثمرون أموالهم فى مصر فى الوقت الحالى وفى الوقت الذى يكون فيـه حجـم التضـخم جامحـا والكسـاد الاقتصادى يسود عدة أجزاء من العالم فإن رأس المال يكون نادرا ومـن الصـعب الحصول عليه. لكننا نعمل كل ما فى وسعنا لنجعل من مصر نقطة جذب للمستثمرين مادام أدق هدفهم هو المنفعة المتبادلة وليس الاسـتغلال فـأنهم سـيجدوننا أكثـر استجابة وتفهما لاحتياجاتهم. فنحن نحتم على أى نشاط اقتصادى أن يـتلاءم مـع خططا الشاملة للتنمية الاقتصادية التى تضع الأولويات للهدف القومى الذى نتطلـع إليه، ونحن لا تخاطر بفقدان استقلالنا الاقتصادى أو برهن اقتصادنا، ولكننا نرحـب بمشاركة مفيدة ومجزية يربح منها الجانبان. ولقد أصـدرنا قانـون (43 لعـام 1974) لتنظيـم الاستثمـار الأجنبـى والمناطـق الحـرة. وهـو يمـنح الاستثمار الأجنبى ضمانا

وإعفاءات عديدة . فالمستثمرون الأجانب هم الآن فى مأمن من التأميم والمصادرة ونزع الملكية أو الاستيلاء عليها. كما يضمن القانون أيضاً حرية تحويل الأرباح ورأس المال إلى البلد الذى أقى مها. وعلاوة على ذلك فقد انضمت مصر إلى الاتفاقية الخاصة بتسوية المنازعات حول الاستثمار من خلال البنك الدولى. وبالإضافة إلى ذلك عقدنا اتفاقيات ثنائية مع عدة دول توفر حماية إضافية لاستثمارات مواطنيها .

ولا تعتبر سياسة الانفتاح عملية التنمية عملا اقتصاديا محضا، فهى تشمل التنمية الاجتماعية وبناء المؤسسات الجديدة التى يجب أن تتسم بالمرونة والاستقرار معا ، وبقدرتها على التكيف مع معدلات التغيير السريعة التى أصبحت السمة الرئيسية فى عصرنا. كى تصر سياسة الانفتاح على توفير الاستمرار والاستقرار اللازمين لتجنب الهزات الضارة التى عانت منها بعض المجتمعات التى تسير على طريق التحديث. ولعل من أهم عات المؤسسات التى نسعى إلى بنائها أنها تتجنب تنمية مجتمع مزدوج الشخصية يسمح فقط لق!ع من الشعب بأن يجنى ثمار التقدم.

إن التنمية الاقتصادية من وجهة نظر سياستنا الانفتاحية هى دفع عجلة النمو وإحداث تغيير فى بنيان الاقتصاد المصرى بهدف بناء الإنسان المصرى. لذلك فإننا نحتاج إلى رأس المال والموارد الإنسانية على حد سواء ، لكننا نحتاج قبل أى شىء أخر إلى

عملية هائلة لنقل التكنولوجيا واستيعابها. لذلك فنحن نهدف إلى جذب المستثمرين الأجانب لكى يأتوا لا برؤوس الأموال وحدها بل وبخبراتهم ومعارفهم الفنية.. إننا نسعى إلى التعاون بدلا من التطاحن، والعمل بروح المسئولية بدلا من القيود الإدارية. وهى نفس الروح التى تشعر بها الإدارة تجاه حملة الأسهم وعن طريق المشروعات المشتركة، سيكون الشعب المصرى حاملا للأسهم فى هذه المشروعات سواء تم ذلك عن طريق المشاركة العامة أو الخاصة وقد تكون صيغة المشروعات المشتركة ذات طابع ثنائى أو ثلاثى حيث يتزاوج رأس المال الإقليمى مع الخبرة التكنولوجية للانضمام إلى الموارد المحلية لتنفيذ مشروعات بينها.

وهذه الصيغة للتعاون ثلاثى الأطراف لها جاذبيتها الخاصة ، فقد ثبت نجاحها الكبير أينما وضعت موضع التطبيق. ان موارد رأس المال الهائلة التى تراكمت فى المنطقة ومعها الخبرة الفنية والتكنولوجيا الحديثة تمثل مزيجا رائعا عندما تقترن بقاعدة راسخة من فرص الاستثمار. إننا بوضعنا* التكنولوجيا المستوردة فى خدمة المصالح المتبادلة للأطراف المعنية نضمن أن تكون هذه التكنولوجيا جزءا من تيار متدفق وليست عملا منفصلا عن مجرى الأحداث. وفى الوقت الذى تخلق فيه تكنولوجيا وأساليب إدارية وتسويقية جديدة لخدمة الإنتاج فانه سيكون من مصلحة المستثمرين أن يأتوا بها إلى مصر، وبناء صناعة قوية قادرة على البقاء والمنافسة.

7

وفضلا عن تقديم مصر للامتيازات والحصانات والضمانات العديدة فأننا نستطع المشاركة ببعض من رأس المال والمساهمة بعدد من الأسهم؟ أننا نبنى ونجدد الآن مرافقنا وخدماتنا الأساسية حتى ندعم قدرتنا على المنافسة، هذا بالإضافة إلى تطوير مواردنا الإنسانية عن طريق توفير المزيد من التعليم الفنى والتدريب المهنى يهدف اطلاع القوى العاملة فى بلادنا على أحدث التطورات فى عالم التكنولوجيا.

ولا تنسى سياسة الانفتاح الاستفادة بالمزايا المتمثلة فى الموقع الجغرافى لمصر والكمائن فى قلب أسرع مناطق العالم نمواً. ان بلادنا تمتلك فرصا لا تعد كما أن شعبنا قد عرف على مدار تاريخه بأنه شعب دؤوب وخلاق ومحب للعمل. وبفضل بنيان السلام الذى نشيده فإن الموقف سيصبح بالتأكيد أكثر انطواء على الأمل. لذلك فنحن نفعل كل ما بوسعنا لدعم التحرك من أجل السلام، ونصمم على إنتاج هذا السبيل من أجل خير شعبنا ولصالح الأم الأخرى. من هنا كان قرارى بإعادة فتح 220وصيتى

قناة السويس كمساهمة من جانب واحد هو جانبنا لخدمة تجارة العالم ورفاهيته.

أن المعنى الحقيقى لسياسة الانفتاح يكمن فى الأيمان القوى بأن كافة الشعوب ستستفيد كثيراً ولن تخسر شيئاً من مضاعفة التبادل وتعزيز المعاملات فيما بينها. فالفائدة ستعود على الجميع سواء فى مجال الإنتاج أو العمالة. فكلما زاد الإنتاج

احتاج إلى عمالة أضخم، وكلما زادت العمالة تضاعف الإنتاج بالتالى.. هـذه هـى الخطوة الأولى نحو الانطلاق الحقيقى نحو أفاق العصر الذى أ!بـح فيـه الاقتصـاد أساس كل شىء فقد أنتهى عصـر الشـعارات واللافتـات والأصـنام الاشـتراكية، وأصبحت الاشتراكية سلوكما عمليا وممارسة يومية من أجل بناء الإنسان المصرى ورفاهيته .

www.anwarsadat.org

www.anwarsadat.org